دور الحوكمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة

أ/ **حكيمة بوسلمة**
rahemaalgerie@yahoo.com
أ/ **نجوى عبد الصمد**
nadjoua513@yahoo.com

الملخص:

لقد أدت الأزمات المالية التي شهدتها العديد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية في العقد الأخير من القرن الماضي، وما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من تداعيات الانهيارات المالية لعدد من الشركات الأمريكية خلال عام 2002 إلى زيادة الاهتمام بحوكمة الشركات باعتبارها آلية للحد من الفساد الإداري والمالي الذي يعتبر السبب الرئيسي لحدوث هذه الأزمات.

ونتيجة للاهتمام المتزايد بموضوع حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة فقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال التطرق لمفهوم حوكمة الشركات وأهدافها وأهميتها، وكذلك التعرف على المبادئ التي ترتكز عليها ومن ثم إبراز دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير لحوكمة الشركات على العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق صالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات ككل بما يعمل على سلامة الاقتصاديات وتحقيق التنمية الشاملة في كل من الدول المتقدمة والناشئة على حد السواء.

Abstract:

The financial crises facing many countries of the East Asia and Latin America in last decade of the last century, and the repercussions of financial collapses of a number of U.S. companies during 2002 have led to increase interest in corporate governance as a mechanism of reducing the administrative and financial perversion, which is the main reason for the occurrence of such crises.

As a result of the growing interest in corporate governance in many developed and emerging economies the present study aimed to shed light on the role of the corporate governance in realizing the sustainable development, by reviewing the concept of corporate governance, its objectives and significance, as well as to identify the principles

that underpin, and then highlight its role in realizing the sustainable development.

The study found that there is an effect of corporate governance on economic, legal and social aspects which aims to achieve the benefit of individuals, institutions and societies as a whole, including working on the safety of Economics and achieving a total development in both developed and emerging countries alike.

المقدمة:

تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات Corporate Governance في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية نظرا للانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العديد من دول شرق آسيا وأمريكيا اللاتينية في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من تداعيات الانهيارات المالية والمحاسبية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية خلال عام 2002، والتي كان أحد أهم أسبابها عدم الإفصاح الكامل في التقارير المالية للعديد من الشركات عن المعلومات التي يحتاج إليها العديد من مستخدمي هذه التقارير، خاصة المستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية في ظل عولمة وتدويل سوق المال.

وقد أدت هذه الانهيارات في العديد من البلدان إلى التفكير في كيفية حماية المستثمرين من أخطاء مجالس الإدارة وزيادة الاهتمام بالدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في التأكيد على الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية وعلى دورها في جذب الاستثمارات وتدعيم اقتصاديات الدول، من خلال وضع أسس معينة للعلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشكل الذي يؤدي إلى وجود شفافية في التعامل بين هذه الأطراف، وبالتالي منع حدوث مثل هذه الانهيارات المالية في المستقبل.

وفى هذا الصدد تطرق العديد من الاقتصاديين والمحللين والخبراء إلى أهمية ومدى تأثير حوكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الهادفة إلى صالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات ككل بما يعمل على سلامة الاقتصاديات وتحقيق التنمية الشاملة في كل من الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء.

مشكلة البحث:

تقوم حوكمة الشركات على تحديد العلاقة بين المستثمرين، ومجالس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وغيرهم. وتهدف إلى زيادة قيمة استثمارات حملة الأسهم إلى أقصى درجة ممكنة على المدى الطويل، وذلك عن طريق تحسين أداء الشركات وترشيد اتخاذ القرارات فيها. ويتضمن ذلك إعداد حوافز وإجراءات تخدم مصالح حملة الأسهم وتحترم في نفس الوقت مصالح غيرهم بالشركة. ولقد أصبحت حوكمة الشركات عنصرا

أساسيا في تحقيق التنمية نظرا لأنها ترتبط ارتباطا مباشرا بزيادة الإنتاجية ودعم النمو على المدى الطويل. وفي ضوء ذلك فقد جاءت مشكلة البحث مصاغة في التساؤل الآتي:

ماهو الدور الذي يمكن أن تؤديه حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية المستدامة؟

أهداف البحث:

في إطار مشكلة البحث وأهميته يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على مفهوم حوكمة الشركات، أهدافها وأهميتها والمبادئ التي ترتكز عليها.
- تحديد مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وأهم أبعادها.
- معرفة الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

أهمية البحث:

تأتى أهمية هذه البحث كنتيجة لمجموعة من الأسباب من أهمها:

- الاتجاه المتزايد لدى الكثير من المنشآت والمؤسسات بكافة أنواعها سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلى من الأخذ بمفاهيم ومبادئ وإجراءات الحوكمة، كمحاولة لتلافي حدوث مشاكل قد تؤدى إلى حدوث انهيارات كما حدث لكثير من الشركات العملاقة في بيئات أخرى.
- أصبحت حوكمة الشركات أساسا لتحقيق الشفافية بهدف ضمان مصالح الأطراف ذات العلاقة بالتنظيمات وبالتالي سلامة اقتصاد المجتمع ككل.
- كما أنه يأتي في إطار التوافق مع الاتجاه العام للكثير من الدول إلى إنشاء هيئات مستقلة للحوكمة تشرف على عمليات التطبيق لمبادئ الحوكمة تلبية لتوصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- يؤكد أهمية موضوع البحث ذلك الاتجاه والتنامي المتزايد في الدراسات التطبيقية لمفهوم الحوكمة من المهتمين في مجالات المحاسبة والاقتصاد والتمويل والإدارة والتخطيط الاستراتيجي.

ومن أجل الإجابة على مشكلة البحث وتحقيق أهدافه تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور أساسية هي:

- المحور الأول: الإطار الفكري لحوكمة الشركات.
- المحور الثاني: المضمون النظري للتنمية المستدامة.
- المحور الثالث: الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

أولا- الإطار الفكري لحوكمة الشركات:

لقد أدت الأحداث التي عرفها العالم مؤخراً والمتعلقة بإفلاس شركة إنرون Enron وورلد كوم worldcom في أمريكا وتعرض شركات دولية أخرى لصعوبات مالية كبيرة، فضلا عن سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية إلى زيادة الاهتمام بحوكمة الشركات التي تتضمن وجود ضوابط

وتشريعات تضمن حقوق المساهمين وتمنع التلاعب والفساد وسوء الإدارة، إذ أن ثروة المستثمرين تعتمد بشكل كبير على أهداف الإدارة التي تضع إستراتيجية الشركة، والتي من المحتمل أن تتعارض مصالحها الخاصة مع مصلحة المستثمرين.

1- مفهوم حوكمة الشركات:

لم يتم التوصل إلى مرادف محدد لمصطلح Corporate Governance باللغة العربية، ولكن بعد العديد من المحاولات والمشاورات مع عدد من خبراء اللغة العربية والاقتصاديين والقانونيين المهتمين بهذا الموضوع، تم اختيار مصطلح "حوكمة الشركات" من بين عدد من المقترحات المطروحة: حكم الشركات– حكمانية الشركات– حاكمية الشركات– حوكمة الشركات– بالإضافة إلى عدد من البدائل الأخرى، مثل: أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركات، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للشركات، الإدارة النزيهة،... وغيرها. وقد تم استبعاد البدائل المطروحة الأخرى لأنها تبتعد عن جذر الكلمة (ح ك م) فيما يقابل Governance باللغة الإنجليزية.[1] ويرى البعض أن مصطلح (الحوكمة) سيكون أكثر شيوعاً وانتشاراً لأنه يتماشى مع لفظي (العولمة) و (الخصخصة)، حيث أنه أثير نفس الجدل عند ترجمة(Globalisation) و (Privatisation) حتى استقر الرأي على لفظي (العولمة) و (الخصخصة).[2]

وعلى المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد لحوكمة الشركات متفق عليه من قبل كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين، وقد يرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل.[3]

فالبعض يعرفها على أنها: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية."[4]

ويصفها تقرير Cadbury بأنها: "حوكمة الشركات نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب."[5]

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) قد عرفتها بأنها: "مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها."[6]

في حين يرى البعض بأنها: "مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط Discipline والشفافية Transparency والعدالة Fairness وبالتالي تهدف الحوكمة إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككل."[7]

وتعرف كذلك بأنها: "نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الإدارة الجيد، ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة داخلياً أو خارجياً من التأثير بصفة سلبية على

أنشطة المنشأة، وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمنشأة لصالح ملاكها وللمجتمع ككل."[8]

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن حوكمة الشركات هي مجموعة من الأطر التنظيمية والإدارية والقانونية والمالية التي تنظم العلاقة بين الإدارة والملاك وأصحاب المصالح الأخرى بطريقة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتؤدي إلى تحقيق أفضل المنافع لجميع الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة.

2-ركائز حوكمة الشركات:

هناك ثلاث ركائز أساسية لحوكمة الشركات وهي:[9]

أ- **السلوك الأخلاقي:** أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني، والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالمنشأة، والشفافية عند عرض المعلومات المالية.

ب-الرقابة والمساءلة: وذلك من خلال تفعيل دور أصحاب المصالح كالهيئات الإشرافية العامة مثل هيئة سوق المال، أو الأطراف المباشرة للإشراف والرقابة (المساهمون، مجلس الادارة، لجنة المراجعة)، والأطراف الأخرى (الموردون، العملاء، المقرضون).

ج-**إدارة المخاطر**: أي وضع نظام لإدارة المخاطر والإفصاح عنها وتوصيلها لأصحاب المصلحة.

3-أهداف حوكمة الشركات:

تهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق الأهداف اللآتية:[10]

- تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي.
- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.
- تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة.
- إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة.
- تنمية الاستثمارات وتدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال.
- العمل على تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة.
- العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين.
- فرض الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء الشركات لتطوير وتحسين قدرتها التنافسية.
- العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي.

- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج.
- الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الشركة.
- تطوير وتحسين ومساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء إستراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة.

وفي نهاية الأمر لا بد من الإشارة إلى أن من أهم أهداف حوكمة الشركات العمل على مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في الشركة بكل صوره، وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة الجيدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين مع الشركات، فالجوانب الأخلاقية في عمل الشركات هي الأكثر ملائمة لدعم الحوكمة الجيدة والناجحة .

4- أهمية حوكمة الشركات:

تزايد الاهتمام في تسعينيات القرن الماضي بالموضوعات ذات الصلة بحوكمة الشركات، حيث أدت زيادة التنافس على التمويل بين الأعمال المختلفة إلى تخفيف الأسواق المالية للقواعد التي تفرضها على الشركات وتحرير التجارة والاستثمار العالميين. وأدت موجة الخصخصة وبالتحديد في الدول النامية إلى تنامي الاهتمام بموضوع الحوكمة نتيجة للضرر الذي ألحقته عمليات الخصخصة التي أديرت بشكل سيئ وسمحت بتفشي الفساد وسوء الإدارة، وخفضت بشكل كبير من قيمة الشركات التي تمت خصخصتها. كما شهد العالم عددا من الانهيارات المدوية في عدد من الشركات، بل وشهد انهيارات في أسواق مالية بأكملها أدت إلى ضرورة تبني سياسات تشجع المحافظة على الحقوق واستخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة.

فالحوكمة الجيدة تتطلب احترام الشركات لالتزاماتها تجاه العاملين بها وعملائها ودائنيها وموردیها والمجتمعات التي تعمل فيها. فكل هذه المجموعات تستفيد من أمانة وجودة العمل في هذه الشركات والقدرة على الاعتماد عليها، ومن ثم يحصد المجتمع ككل مزايا إدارة الشركات بشكل جيد، لأن ذلك يوفر فرص عمل ويبنى الثقة في الاقتصاد ويمنع تبديد الموارد. وتتضمن هذه المزايا الضخمة للمجتمع منع وقوع أزمات مصرفية، إضافة إلى تنمية أسواق مال أكبر وأكثر سيولة .كما أن الدول التي تتم فيها الأعمال بشكل مسئول وتحترم الملكية الخاصة تجتذب نسبة أكبر من الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك فإن مزايا زيادة الإنتاجية والتجديد والابتكار الناتج عن المنافسة الشريفة والعادلة يمكن أن يفتح الباب أمام النمو الاقتصادي في مجالات جديدة تماما.

5- مبادئ حوكمة الشركات:

نظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات فقد حرصت عدد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة. وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي أصدرت في عام 1999 مبادئ الحوكمة Corporate Governance Principles والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق الحوكمة بكل من الشركات العامة أو الخاصة سواء المتداولة أو غير المتداولة بأسواق المال من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل. وتتمثل المبادئ الستة الصادرة منOECD والمعدلة في عام 2004 في ما يلي:[11]

أ-ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

يجب أن يتضمن إطار الحوكمة كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

ب- حفظ حقوق جميع المساهمين:

وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

ج- **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:**

وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

د- **دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة:**

وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

هـ- **الإفصاح والشفافية:**

ويتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

و- **مسئوليات مجلس الإدارة:**

وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

6- محددات حوكمة الشركات:

هناك مجموعتان من المحددات يتوقف عليهما مستوى الجودة والتطبيق الجيد للحوكمة، وفيما يلي عرض لهاتين المجموعتين:[12]

أ- **المحددات الخارجية:** إن وجود مثل هذه المحددات يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تساعد على حسن إدارة الشركة، وتشمل هذه المجموعة :

- المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة لسوق العمل والشركات.
- تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس.
- وجود قطاع مالي كفؤ (البنوك وسوق المال) يستطيع توفير التمويل اللازم للمشروعات، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات.
- وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة مثل الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية.
- وجود مؤسسات خاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والاستشارات المالية والاستثمارية.

ب-المحددات الداخلية: هذه المحددات تشمل ما يلي:

- القواعد والتعليمات والأسس التي تطبق داخل الشركة.
- وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركات.
- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف.

ثانيا- المضمون النظري للتنمية المستدامة:

تميز العقد الماضي من القرن العشرين في العمل التنموي –البيئي على مستوى العالم بسيادة مفهوم التنمية المستدامة développement durable والذي تمت صياغته لأول مرّة خلال تقرير (مستقبلنا المشترك) الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة جروهارلم برونتلاند. وقد كان مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا وثوريا في الفكر التنموي إذ أنه وللمرة الأولى دمج مابين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد [13].

وفيما يلي التسلسل التاريخي لبروز فكرة التنمية المستدامة :

- 1968: إنشاء نادي روما الذي جمع عدد من رجال الأعمال ودعا إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة .
- 1972: نادي روما ينشر تقريرا مفصلا أعد من طرف مجموعة من الباحثين حول تطور المجتمع البشري وعلاقته باستغلال الموارد الطبيعية، ونشر توقعات حتى سنة 2100 وكان من أبرز نتائجه هو أن مصادر النمو الاقتصادي في العالم سوف تنهار خلال القرن 21 وذلك بسبب التلوث وتعرية الأراضي وغيرها .
- 1972 :انعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم حيث تمّ عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية .
- 1987 : تم بلورة تعريف دقيق حول التنمية المستدامة في تقرير عرف بتقرير برونتلاند .
- 1992 : على غرار الكوارث الصناعية التي كانت في العالم (تشرنوبل)، وانتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة تنعقد قمة الأرض في البرازيل وظهور مايسمى بـ (أجندة القرن 21) .
- 2002 : اجتماع أكثر من 100 رئيس دولة وعشرات الآلاف من المتخصصين في جوهانسبورغ والتوقيع على معاهدة تضبط مساعي المحافظة على الموارد والتنوع البيولوجي.[14]

1- مفهوم التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة بأنها: "تلك العملية التي تؤدي بالارتقاء بالرفاهية الاجتماعية إلى أكبر قدر، مع الحرص على المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة " ،وحسب هذا التعريف فإن ميزة التنمية المستدامة هي التوفيق بين العنصر البيئي من ناحية والعنصر الاجتماعي والاقتصادي من ناحية أخرى.[15]

أما بيرس و زملاؤه فيعرفها بأنها "التنمية الإقتصادية المستدامة التي تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الإقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية على مرور الوقت" .

ويرى باربيير أن: "التنمية الاقتصادية المستدامة تشير إلى الحد الأمثل من التداخل بين النظم الثلاث: البيئي والاقتصادي والاجتماعي من خلال عملية تكيف ديناميكية للبدائل"

وتضم البدائل التي يعرفها باربيير إستبدال رأس المال الطبيعي برأس المال الإصطناعي إلى حد أن الأجيال المستقبلية لا تزال تتوارث نفس القدر من رأس المال .

ولعل أفضل تعريف للتنمية المستدامة هو الذي إعتمد من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي شكلتها الأمم المتحدة والتي عرفت هذا المصطلح الجديد من خلال تقريرها لسنة 1987 كمايلي:

"هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم". [16]

وهي تعتمد في ذلك على إستراتيجيات طويلة المدى في تنمية الموارد والمحافظة عليها،حيث أنها ملك الأجيال المتعاقبة ولها حق الإنتفاع بها وإستغلالها دون حد الإهدار أو الإستنزاف. [17]

فمن خلال هذا التعريف يتضح لنا أنه قائم على عنصرين أساسيين وهما:الحاجات الإنسانية التي تضمن للفرد البقاء والإستمرار خاصة الطبقة الفقيرة، والقيود التي تفرضها الأساليب الفنية والتقنية والتنظيم الإجتماعي على قدرة البيئة على الإستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.

مما تقدم من تعاريف مختلفة لمفهوم التنمية المستدامة نخلص إلى أن"التنمية المستدامة" ما هي إلا تلك العملية التراكمية التي تتأسس على ما هو قائم الآن آخذين في الحسبان وبصورة ملزمة الإمتداد الزمني كحق لغيرنا علينا.

وتعتبر الجزائر من الدول المهتمة بمجال البيئة والتنمية حيث شاركت في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992. والذي تناول التنمية المستدامة ضمن أجندة القرن الواحد والعشرين، وتمثل هذه الأخيرة خطة عمل عالمية تبين أسس التنمية المستدامة ودور الجهد الوطني والإقليمي والدولي في تحقيق هذه التنمية لصالح الحاضر والمستقبل، وربطت قمة ريو للمرة الأولى بين حماية البيئة والتنمية المستدامة.

وقد جاء في المادة 04 من الباب الأول من القانون رقم3-10 المؤرخ في 19جمادى الأولى1424هـ الموافق لـ 19جويلية2003م المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة التعريف التالي: "التنمية المستدامة تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".[18]

2- أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق عدة أهداف بيئية وإقتصادية وإجتماعية بإعتبارها عملية واعية،طويلة الأمد،مستمرة،شاملة ومتكاملة في أبعادها الإقتصادية،الاجتماعية،السياسية،الثقافية والبيئية ،وإن كانت غايتها الإنسان ،إلا أنه يجب أن تحافظ على البيئة التي يعيش فيها،لذا فإن هدفها يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة. [19] وعليه هناك ثلاثة أهداف للتنمية المستدامة(*)

(*) يشار إليها بالحروف المختصرة (les 3 P) و التي ترمز أو تعبر عن العدالة الاجتماعية (**P**eople)، حماية البيئة (**P**lanet)، و الفعالية الاقتصادية (**P**rofit).

ومن خلال أهداف التنمية المستدامة نجد أنّ الإيكولوجيين من خبراء البيئة يركزون على الحفاظ على تكامل النظم الإيكولوجية اللازمة للاستقرار الكلي للنظام العالمي والاهتمام بقياس وحدات الكيانات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية، أما الاقتصاديون فيسعون إلى زيادة الرفاهية البشرية إلى أقصى درجة في ظل الموجودات الرأسمالية والتكنولوجيا الراهنة، ويركز علماء الاجتماع على أنّ العوامل الأساسية الفعالة للتنمية المستدامة هم الناس ومدى احتياجاتهم ورغباتهم واستخدام الوحدات غير الملموسة أحيانا، مثل الرفاهية والتمكين الاجتماعي.

3- أبعاد التنمية المستدامة :

تتضمن التنمية المستدامة أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها ومن شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة وتوجد أربعة أبعاد هي: الأبعاد الاقتصادية، البشرية البيئية، والتكنولوجية

أ-الأبعاد الاقتصادية :

تشكل هذه الأبعاد مجموعة العوامل التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع وفي نفس الوقت المحافظة على الموارد وهي:

- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية :** حيث يلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرّة، وبالتالي وجب التخفيف من استهلاك هذه الموارد للحيلولة دون استنزافها .

- **إيقاف تبذير وتبديد الموارد الطبيعية :** حيث يجب إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك بالنسبة للبلدان الغنية، ولا يتم ذلك إلاّ من خلال تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولابدّ في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية، وتعمل التنمية المستدامة أيضا على تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض .

- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته :** لقد كان للبلدان الصناعية إسهاما كبيرا في مشكلات التلوث العالمي من خلال الاستهلاك المتراكم من الموارد الطبيعية مثل المحروقات، وبالتالي تقع عليها مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، بالإضافة على أن هذه البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تحتل الصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف، واستخدام الموارد بكثافة أقل .

- **تقليص تبعية البلدان النامية :** ثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة، ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض فيه استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطئ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية مما يحرم البلدان

النامية من إيرادات هي في حاجة ماسة إليها، مما يجبر الدول النامية على الاعتماد على نمط تنموي يقوم على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي.

- **التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة :** تعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس استخدام الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة، والنمو السريع للسكان .

- **المساواة في توزيع الموارد:** إن وسيلة التخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وذلك من خلال المساواة في فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات بين جميع الأفراد داخل المجتمع، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار تشكل حاجزا هاما أمام التنمية .

- **الحد من التفاوت في المداخيل :** التنمية المستدامة تعمل على الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والسكن، وتجدر الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية تلعب دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة.

ب-الأبعاد البشرية :

الإنسان هو هدف التنمية وغايتها، وتحقيق خيارات الأفراد لابد وأن ينطلق من ذات الإنسانية، لذا فإن هناك مجموعة أبعاد يجب أخذها بعين الاعتبار هي على النحو التالي :

- **تثبيت النمو الديموغرافي :** تعمل التنمية المستدامة على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان ، وذلك أن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات في توفير الخدمات .

- **مكانة الحجم النهائي للسكان توزيعه :**رغم أن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، إلا أن الإسقاطات الحالية توحي بأن عدد سكان العالم سينمو بوتيرة مطردة. وضغط السكان هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى. كما ان لتوزيع السكان أهمية خاصة، ذلك أن الاتجاهات الحالية نحو توسع المناطق الحضرية لاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بطرح النفايات والمواد الملوثة، فتلحق أضرارا بحياة الإنسان وتدمير النظم الطبيعية المحيطة بها. ومن هنا فالتنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية، واتخاذ تدابير خاصة مثل السياسات والتكنولوجيات التي تؤدي إلى التقليص من الآثار البيئية للتحضر.

- **الاستخدام الكامل للموارد البشرية :** تنطوي التنمية المستدامة على الاستخدام الكفء للموارد البشرية، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية، بمعنى آخر إعادة توجيهها أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية.

ج- الأبعاد البيئية :

- **إتلاف التربة واستعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي والمصايد :** الملاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية .أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات، وهناك مصايد كثيرة للأسماك يجري استغلالها بمستويات غير مستدامة، والتنمية المستدامة تعمل على المحافظة على التربة والتقليل من استخدام المبيدات والمحافظة على الغطاء النباتي والتنوع السمكي .

- **حماية الموارد الطبيعية :** وذلك من خلال حماية وصيانة الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج مختلف المواد التي يحتاجها الإنتاج ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك- مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل. وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة.

- **صيانة المياه :** يشكل توفر المياه العذبة بكميات مناسبة ومضمونة ضرورة للصحة والإنتاج الغذائي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن هناك بعض المناطق تقل فيها إمدادات المياه،كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة. من جانب آخرفإن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا. والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه. وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه .

- **تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية :** مع الزحف العمراني على المساحات الزراعية والاستخدام غير العقلاني للأراضي، تقلصت وانخفضت مساحة الأراضي القابلة للزراعة، مما قلص من ملاجئ الأنواع الحيوانية والنباتية، وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذا في التسارع. والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة – وإن أمكن وقفها.

- **حماية المناخ :** تعني التنمية المستدامة كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة مثل زيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية – يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة. ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

د- الأبعاد التكنولوجية :

وذلك من خلال:

- **استعمال تكنولوجيات أنظف** في المرافق الصناعية والأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وذلك من أجل التقليص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد. والعمل على التقليل من النفايات والملوثات .

- **المحروقات واستخداماتها :** إن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا، لأنها مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة ، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ. والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها؛ وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم، فإن معظم العلماء متفقون على أن مثل هذه الانبعاثات لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة، دون أن تتسبب في احترار عالمي للمناخ. وسيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد – ولاسيما إذا جرت التغييرات سريعا– آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم.

- **الحد من انبعاث الغازات:** ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات وذلك من خلال الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة ويجب على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقتها محتملة.

4- سمات التنمية المستدامة :

هناك أربعة سمات أساسية للتنمية المستدامة وهي: [20]

– إن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا، خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.

- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات الطبقات الأكثر فقرا، أي أن التنمية المستدامة تسعى للحد من الفقر العالمي.
- إن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافة والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- إن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن الفصل بينها، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لها.

فالتنمية المستدامة إذن تسعى إلى تحقيق التوازن بين النظام البيئي والنظام الاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام، دون أن يؤثر النمو في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا.

ثالثا- الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة:

حظيت حوكمة الشركات باهتمام كبير في الآونة الأخيرة من قبل المنظمات الدولية والمجمعات المهنية نتيجة لأهميتها في تحقيق كل من التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية للاقتصادات والمجتمعات. وذلك من خلال الدور الذي تؤديه في هذا المجال.

أ- دور الحوكمة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تعمل حوكمة الشركات على كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها بالأسواق، بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو و يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة؛ مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية، الأمر الذى يؤدى إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة.

وهذا مايؤكده Winkler الذي أشار إلى أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في مغبة الأزمات المالية من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية بالأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة و يؤدى إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه الأسواق، والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة بها، بما يعمل على تحقيق التقدم الاقتصادى المنشود. [21]

ويمكن تلخيص الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية في النقاط الآتية: [22]

- إن زيادة الحصول على التمويل الخارجي من قبل الشركات يؤدي إلى زيادة الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق المزيد من الوظائف.
- إن الحصول على رأس المال بتكلفة أقل وما يرتبط به من تقييم أعلى للمؤسسات يؤدي إلى جذب عدد أكبر من المستثمرين وبالتالي زيادة النمو وزيادة التوظيف.

- يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحسين أداء الشركات من خلال التخصيص الأفضل للموارد والإدارة الأفضل وبالتالي خلق ثروة أكبر.
- تقليص مخاطر الأزمات المالية وهو أثر ذو أهمية كبيرة، حيث أن الأزمات المالية يمكن أن تفرض تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة.
- تسمح بتكوين علاقات أفضل مع كل الأطراف المعنية مما يساعد على تحسين العلاقات الاجتماعية وعلاقات العمل وعلى تحسين مجالات أخرى مثل حماية البيئة.

ب- **دور الحوكمة في تحقيق الرفاهة الاجتماعية:**

إن حوكمة الشركات في معناها الأشمل لا يضم فقط الشركات الاقتصادية ولكن يمتد ليشمل كل المؤسسات العاملة بالمجتمع سواء كانت مملوكة للقطاع العام أو الخاص والتي يرتبط نشاطها إما بإنتاج سلعة أو تقديم خدمة، والتي تؤثر على رفاهة الأفراد والمجتمع ككل.

ويمكن القول أنه إذا صلحت الشركة كنواة صلح الاقتصاد ككل، وإذا فسدت فإن تأثيرها من الممكن أن يمتد ليضر عدد كبير من فئات الاقتصاد والمجتمع. ولذا وجب التأكيد على ضرورة الاهتمام بأصحاب المصالح Stakeholders سواء من لهم صلة مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة. كما تجدر الإشارة إلى أهمية المسئولية الاجتماعية للشركات(Corporate Social Responsibility (CSR، والتي لا تهتم فقط بتدعيم مكانة وربحية الشركة، ولكنها تهتم كذلك بتطور الصناعة واستقرار الاقتصاد وتقدم ونمو المجتمع ككل.

ونتيجة لتأثير الشركات في الحياة العامة وتأثرها بها لأن أداءها يؤثر على الوظائف والدخول والمدخرات ومستويات المعيشة وغيرها من الأمور التي تهم حياة الأفراد فيجب أن تكون هذه الشركات مسؤولة عن التزامها في الإطار الأشمل لرفاهة وتقدم المجتمع.

ومن هذا المنطلق يتم التأكيد على أن حوكمة الشركات هي سبيل التقدم لكل من الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل، وذلك لأنه من خلال تلك الآلية التي توفر للأفراد قدر مناسب من الضمان لتحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم، وفي ذات الوقت تعمل على قوة وسلامة أداء المؤسسات يمكن تدعيم استقرار وتقدم الأسواق والاقتصاديات والمجتمعات.

الخاتمة:

يعد تبني مفهوم حوكمة الشركات أمرا ضروريا لمواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي، ولاسيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية وإتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي، وكذلك التحديد الواضح لحقوق حملة الأسهم في الشركات وحقوق الآخرين من أصحاب المصلحة. والتطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات يمثل سبيل التقدم لكل من الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل لما توفره هذه الآلية من ضمان على استقرار اقتصادات الدول سواء المتقدمة منها أو النامية ومنعها من الوقوع في الأزمات المالية التي تحول دون تقدمها وتحقيقها للتنمية الشاملة.

وفي ضوء ما سبق توصي الدراسة بما يلي:

- على الباحثين والأكاديميين والمنظمات المهنية الاهتمام بصورة اكبر بموضوع الحوكمة للوصول إلى إرساء مبادئها بشكل سليم خاصة في الوطن العربي وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات.
- تنمية وعي وإدراك القائمين على الشركات بأهمية الحوكمة لشركاتهم وذلك من خلال الندوات واللقاءات والمؤتمرات.
- إصدار رؤية موحده لمفهوم وعمل حوكمة الشركات في الوطن العربي.
- سن وتطوير العديد من التشريعات والأنظمة والقوانين للارتقاء بأداء مجالس الإدارة والمديرين وحقوق المساهمين داخل الشركة.

الهوامش:

- [1] نرمين أبو العطا، **حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2002، ص 3.
- [2] محمد طارق يوسف، "**حوكمة الشركات**"، مجلة المحاسب، العدد 20، أكتوبر–ديسمبر 2003، ص1.
- [3] www.encycogov.com
- [4] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)، تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 3.
- [5] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 9.
- [6] OECD (2000), *Principles of Corporate Governance*
- [7] خالد الخطيب، **تأثير مبادئ الحوكمة على الشركات العائلية، مؤتمر إدارة منظمات الأعمال: التحديات العلمية المعاصرة**، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، ماي 2009، ص 03.
- [8] رأفت حسين مطر، **آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003، ص2.
- [9] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص47.
- [10] جلال العبد، **حوكمة الشركات ماذا تعني؟ وما انعكاساتها على سوق المال وحملة الأسهم**، جريدة عكاظ، عدد 209، 17–12–2006.
- رأفت حسين مطر، **آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003.
- مناور حداد، "**دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية**"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول: حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق، 2008.
- [11] OECD (2004), *Principles of Corporate Governance.*
- [12] محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها، مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، 2007، ص 6.
- [13] باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة** ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، الأردن ،2003 ، ص185 .
- [14] عمار عماري، **محاضرات مقدمة لطلبة الدراسات العليا** ، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2006 .

- [15] عبد الله الحرسي حميد، **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة** ، رسالة ماجيستير غير منشورة ، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2005 ، ص 24 .
- [16] محمد عبد البديع، **اقتصاديات حماية البيئة**، دار الأمين للطباعة،القاهرة 2003،ص ص316-321.
- [17] يسري دعبس،**البيئة والتنمية المستدامة:قضايا وتحديات وحلول**،ج1،مطبعة الجلال،الإسكندرية. 2006 ص521
- [18] عبد القادر رزيق المخادمي، **التلوث البيئي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص.117
- [19] محمد مصطفى الأسعد، **التنمية ورسالة الجامعة في الآلف الثالث**،المؤسسة الجامعية للدراسات،بيروت لبنان،2000،ص22.
- [20] محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**،مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002، ص 94.
- [21] Winkler, Adalbert (1998), "Financial Development, Economic Growth and Corporate Governance"
- [22] ألكسندر شكولنيكوف، أندرو ولسون، **حوكمة الشركات كأداة للتنمية**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، CIPE، ص 14.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- ألكسندر شكولنيكوف، أندرو ولسون، **حوكمة الشركات كأداة للتنمية**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، CIPE.
- باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة** ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، الأردن ،2003.
- جلال العبد، **حوكمة الشركات ماذا تعني؟ وما انعكاساتها على سوق المال وحملة الأسهم**، جريدة عكاظ، عدد 209، 17-12-2006.
- خالد الخطيب، **تأثير مبادئ الحوكمة على الشركات العائلية، مؤتمر إدارة منظمات الأعمال: التحديات العلمية المعاصرة**، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، ماي 2009.
- رأفت حسين مطر، **آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003.

- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)، تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
- محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها، مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، 2007.
- محمد طارق يوسف، "**حوكمة الشركات**"، مجلة المحاسب، العدد 20، أكتوبر–ديسمبر 2003.
- محمد عبد البديع، **اقتصاديات حماية البيئة**، دار الأمين للطباعة،القاهرة 2003.
- محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**،مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002.
- محمد مصطفى الأسعد، **التنمية ورسالة الجامعة في الآلف الثالث**،المؤسسة الجامعية للدراسات،بيروت لبنان،2000.
- مناور حداد، "**دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية**"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول: حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق، 2008.
- نرمين أبو العطا، **حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2002.
- عبد الله الحرسي حميد، **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة** ، رسالة ماجيستير غير منشورة ، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2005.
- عبد القادر رزيق المخادمي، **التلوث البيئي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
- عمار عماري، **محاضرات مقدمة لطلبة الدراسات العليا** ، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2006 .
- يسري دعبس،**البيئة والتنمية المستدامة:قضايا وتحديات وحلول**،ج1،مطبعة الجلال،الإسكندرية، 2006 .

المراجع الأجنبية:

- OECD (2000), *Principles of Corporate Governance*
- OECD (2004), *Principles of Corporate Governance.*
- Winkler, Adalbert (1998), “Financial Development, Economic Growth and Corporate Governance”
- www.encycogov.com